مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

دور الفكر الإباضي
في تشكيل المشروعية السياسية للدولة الرستمية
في عهد عبد الرحمن بن رستم (١٦٠-١٧١هـ/ ٧٧٧-٧٨٧م)

أ.د. أسامة محمد أبو نحل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الأزهر (غزة) – فلسطين

مُلَخّص

تُعتبر الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٦هـ/ ٧٧٧-٩٠٩م)، التي أسسها عبد الرحمن بن رستم، نموذجًا استثنائيًا للعدالة في التاريخ الإسلامي بعد عصر الخلفاء الراشدين وعهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، حيث دمجت بين الفكر والسياسة في أول تجربة إباضية مستقرة بالمغرب الإسلامي. تأسست شرعية الدولة الرستمية في فترة عبد الرحمن بن رستم (١٦٠-١٧١هـ / ٧٧٧-٧٨٧م) على الفكر الإباضي، الذي أرسى مبادئ الشورى والعدل كأساس للحكم. جاءت بيعته نتيجة لمكانته العلمية وتقواه، وفق آليات الاختيار الجماعي. وساهم الخطاب الإباضي في توحيد القبائل البربرية لمقاومة الظلم ورفض الهيمنة العباسية، مما عزز الاستقلال السياسي والثقافي للدولة. اتسم عهده بالتسامح مع المخالفين مذهبيًا، مما ساهم في الاستقرار والازدهار الفكري والاقتصادي. اعتمدت الدراسة الراهنة المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، ونظرية صنع القرار، بهدف عرض الخلفية التاريخية والفكرية لتأسيس الدولة الرستمية. وتحليل نشأة الدولة الرستمية وتأثير المبادئ الإباضية في تشكيل مشروعيتها السياسية. وتوصلت إلى أن اختيار ابن رستم للإمامة كان بسبب عدله وعدم امتلاكه سند قبلي، مما عزز مراقبة تصرفاته.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٧ أبريل ٢٠٢٥
تـاريخ قبــول النشــر: ٠٢ يونيو ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الفِكر الإباضي؛ عبد الرحمن بن رستم؛ الدولة الرستمية؛ المشروعية السياسية؛ الإمامة

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.379517.1222

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

أسامة محمد أبو نحل. "دور الفكر الإباضي في تشكيل المشروعية السياسية للدولة الرستمية في عهد عبد الرحمن بن رستم (١٦٠-١٧١هـ / ٧٧٧-٧٨٧م)".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد الثاني والسبعون: أكتوبر ٢٠٢٥. ص ٣١ – ٤٤.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: osamabunahel@hotmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تُعتبر الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٦هـ/ ٧٧٧-٩٠٩م)، التي أسسها عبد الرحمن بن رستم، نموذجًا استثنائيًا للعدالة في التاريخ الإسلامي بعد عصر الخلفاء الراشدين وعهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، حيث دمجت بين الفِكر والسياسة في أول تجربة إباضية مستقرة بالمغرب الإسلامي. وقد استطاع توظيف الفكر الإباضي، لبناء مشروعية سياسية متماسكة خلال المرحلة التأسيسية (١٦٠-١٧١هـ / ٧٧٧-٧٨٧م).

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

الأهمية العلمية والأكاديمية: كانت الدولة الرستمية أول كيان سياسي إباضي مستقر في المغرب الإسلامي، ومع ذلك، تظل الدراسات المتعلقة بمشروعيتها السياسية في عهد عبد الرحمن بن رستم محدودة، خاصة في سياق العلاقة بين الفِكر الإباضي والبناء السياسي. تركز الدراسة على الجانب السياسي والتطبيقي للفِكر الإباضي، متجاوزة الجدل العقدي والفقهي التقليدي. كما تسهم في فهم طبيعة الخطاب السياسي للدولة الرستمية الذي جمع بين الشرعية الدينية (كإمام إباضي) والشرعية العملية (كدولة تعتمد على الاقتصاد والحرية المذهبية الثقافية).

الأهمية التاريخية: تُعتبر الدولة الرستمية نموذجًا استثنائيًا يجمع بين التأثيرات الفارسية، من خلال مؤسسها عبد الرحمن بن رستم، والبربرية عبر القبائل المحلية، مما يعزز فهم تشكيل الكيانات السياسية في المنطقة. وتُبرز دور العامل المذهبي في صياغة المشروعية السياسية، حيث استخدم ابن رستم الفِكر الإباضي لتأسيس شرعية تعتمد على الشورى والعدل، متجاوزًا النماذج الوراثية أو القبلية السائدة. كما تسلط الضوء على العلاقة بين عاصمة الدولة (تاهرت) ومحيطها القبلي، وكيف استخدمت العقيدة الإباضية كوسيلة لتحقيق التوحيد السياسي.

الأهمية العملية: تؤكد الدراسة إمكانية استلهام الدور الوحدوي الذي قام به عبد الرحمن بن رستم في جمع طاقات الأمة الإسلامية، وتحقيق التوافق بين مذاهبها وفرقها المختلفة بعيدًا عن التعصب المذهبي.

مشكلة الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الفِكر الإباضي في تأسيس المشروعية السياسية للدولة الرستمية في فترة عبد الرحمن بن رستم، من خلال استكشاف العلاقة بين مبادئ الإمامة والشورى في الفِكر الإباضي والواقع السياسي والاجتماعي في المغرب الأوسط. تسعى الدراسة إلى ملء فجوة في الأدبيات الأكاديمية من خلال ربط العوامل الدينية والسياسية والاجتماعية المؤثرة، مع التركيز على السؤال: كيف أسهم الفِكر الإباضي في تشكيل المشروعية السياسية للدولة الرستمية خلال هذه المرحلة؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي:

- عرض الخلفية التاريخية والفِكرية لتأسيس الدولة الرستمية.
- تحليل نشأة الدولة الرستمية وتأثير المبادئ الإباضية في تشكيل مشروعيتها السياسية.

المفاهيم الأساسية

المشروعية السياسية: تختلف نظريات المشروعية السياسية وفق السياقات الفِكرية؛ ففي الفِكر الإسلامي، يوضح الدكتور محمد ضياء الدين الريس أن المشروعية تستند إلى عقد بين الأمة والإمام، حيث تُعتبر الأمة مصدر السلطات، ويُحدد هذا العقد بناءً على مدى التزام الحاكم بالشريعة ورضا الأمة من خلال آليات مثل الشورى والبيعة، بعيدًا عن القوة أو الوراثة (الريس، ١٩٧٦: ٢٢٠). في الإطار الإباضي، يبين الدكتور مصطفى الشكعة أن الإمامة تستند إلى معايير أخلاقية ودينية دون الحاجة إلى النسب القرشي. ويجب أن يكون الإمام فاضلًا، يحكم وفقًا للشرع، ويُنتخب من خلال البيعة وليس الوصية، مع إمكانية عزله في حالة الانحراف. كما يجمع الإمام بين السلطتين الدينية

والدنيوية، مما يبرز خصوصية المذهب الإباضي في تأسيس الشرعية السياسية. (الشكعة، ١٩٩٦: ١٣٧)

الفكر الإباضي: يُعتبر الفَكر الإباضي مذهبًا إسلاميًا معتدلًا ضمن فرق الخوارج، ويتميز بوسطيته بين التطرف الخوارجي وسنّية أهل السنة. يرفض المذهب تكفير مرتكب الكبائر، ويعزز قيمة الشورى، مع اشتراط العدل والعلم في الحاكم، مركزًا على تطبيق الإسلام ونبذ التعصب. (النامي، ٢٠١٢: ٣٣)

حدود الدراسة

الحد المكاني: يمتد الحد المكاني للدراسة في منطقة المغرب الأوسط (الجزائر).

الحد الزماني: تمتد حدود الدراسة الزمنية ما بين عامي (١٦٠-١٧١ه/ ١٧٧-٧٨٧م).

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسة:

المنهج التاريخي: الذي يوفر المعلومات الأولية لموضوع الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: لتفسير وتحليل المعلومات المتعلقة بمعالم الفِكر الإباضي للدولة الرستمية في عهد عبد الرحمن بن رستم، وبيان أهميتها وقيمتها العلمية.

نظرية صنع القرار: تُعتبر إطارًا تحليليًا مناسبًا لدراسة الأسس التي اعتمد عليها ابن رستم في بناء المشروعية السياسية للدولة الرستمية، حيث تساعد في تفسير كيفية تحول المبادئ الإباضية إلى قرارات سياسية ملموسة.

أولاً: الخلفية التاريخية والفِكرية لتأسيس الدولة الرستمية

تعرض المذهب الإباضي لظلم مزدوج؛ أولًا، من خلال نسبته إلى الخوارج رغم تباين أفكارهما السياسية والفِكرية، وثانيًا، بقبول هذه النسبة بشكل غير عادل لجماعة تلتزم بالكتاب والسنة، وتتقاطع في العديد من معتقداتها مع أهل السنة (معمر، الحلقة (١)، ٢٠٠٨: ١٠٦). تشير المصادر التاريخية إلى أن نشأة الإباضية نتجت عن خلاف فِكري مع فرق الخوارج الأخرى حول كيفية التعامل مع المسلمين المخالفين، بينما يتفقون معهم فقط في رفض تحكيم موقعة صفين بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان. ويتميز الإباضيون بالاعتدال والابتعاد عن التطرف، مما يجعلهم أقرب إلى مفهوم الوسطية الإسلامية. (باجية، ١٩٧٦: ٣٥)

يتسم الفِكر الإباضي برؤية متوازنة تجاه المخالفين، حيث يميز بين "كفر النعمة" و"كفر الشرك"، ويُجيز التفاعل الاجتماعي مع غير الإباضيين من المسلمين في مسائل الميراث والزواج، ويقتصر القتال على حالات الدفاع الشرعي (البغدادي، ٢٠١٠: ٦٧). يعتمد هذا الفِكر على قاعدة شرعية تعتبر إقرار العبد بالشهادتين والإيمان بما جاء به النبي (ﷺ) كافيين لتصنيفه ضمن الموحدين، مما ينفي عنه أحكام المشركين (طعيمة، ١٩٨٦: ٨٧). تُعد هذه النظرة العقدية، التي تؤكد على كفاية الشهادتين لدخول دائرة التوحيد، أساسية في نجاح الإباضية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. (العدوي، ١٩٧٠: ١٦٥)

يُعتبر جابر بن زيد الأزدي المؤسس الفعلي للمذهب الإباضي، حيث كان المرجع الفقهي والعلمي للإباضية، لكنه عمل في الخفاء بسبب الظروف السياسية. في المقابل، برز عبد الله بن إباض كواجهة علنية للمذهب، إذ تولى الدعوة والمناظرات مع المخالفين، مما أدى إلى نسب المذهب إليه (قشار، ١٩٩٠: ٨)، وبالتالي، يمكن اعتبار جابر الإمام الروحي ومفتي الإباضية، بينما كان ابن إباض القائد الدعوي والمناظر.

١/١-نشر المذهب الإباضي في المغرب الإسلامي

ظهرت حركات الخوارج في المغرب الإسلامي مبكرًا خلال العصر الأموي، مستغلةً احتجاجات البربر حديثي العهد بالإسلام ضد الحكم الأموي لنشر أفكارها. أما الإباضية، فقد تميزوا بالتمسك بالإسلام الأصلي الذي جاء به الفاتحون الأوائل، بعيدًا عن الإضافات والابتداع، مما يجعلهم أقرب إلى الاعتدال الإسلامي. وقد ساهم هذا النهج في انتشارهم بين البربر، الذين وجدوا في الفِكر الإباضي توازنًا بين الالتزام الديني والعدالة الاجتماعية. (معمر، الحلقة (٤)، ٢٠٠٨: ١٠)

تعرض الإباضية لقمع شديد خلال العصر الأموي، خصوصًا في فترة الوالي الحجاج بن يوسف الثقفي، مما دفع زعيمهم أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة إلى اعتماد أسلوب العمل السري. وكان أبرز دعاة هذا النهج تلميذه سلمة بن سعد الحضرمي، الذي اختار منطقة سرت في المغرب الأدنى لأسباب متعددة، منها: بُعد المنطقة الجغرافي عن مركز السلطة الأموية، ووجود مجتمع بربري حديث العهد بالإسلام، وسوء إدارة الولاة الأمويين، مما هيأ الظروف لنشر الدعوة. (سالم، ١٩٨٢: ٤٤٨-٤٤٩)

وصل سلمة بن سعد إلى منطقة سرت في أوائل القرن الثاني الهجري، وفقًا لتقدير عبد الرحمن بن رستم، حيث بدأ في نشر المذهب الإباضي. في الوقت ذاته، كان عكرمة مولى ابن العباس ينشر المذهب الصفري. أظهر سلمة تفانيًا استثنائيًا في الدعوة، معبرًا عن استعداده للتضحية من أجل نشر المذهب حتى لو ليوم واحد (أبو زكرياء، ١٩٨٢: ١٥؛ الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ١١-١٢). ساهمت هذه العوامل في نجاح الدعوة الإباضية وتجنبها الصدام المباشر مع السلطة المركزية، مما أتاح لها بناء قاعدة شعبية قوية بين البربر. ونتيجة لذلك، أصبح المغرب الإسلامي ملاذًا آمنًا للإباضية ومركزًا لنشر مذهبهم، بعيدًا عن نفوذ الخلافة الأموية.

يبرز التحليل التاريخي حقيقتين أساسيتين؛ الأولى: التقارب الفِكري، حيث يتسم المذهب الإباضي بتوافق ملحوظ مع أهل السنة في الجوانب العقائدية والأصولية، مما ينفي الصورة النمطية عن انفصاله عن المذاهب الإسلامية الرئيسية. والثانية: الجذور التاريخية، حيث يعود وجود الإباضية في المغرب الإسلامي إلى مرحلة الفتوحات الأموية المبكرة، وليس – كما يُشاع- إلى الثورات البربرية في أواخر العصر الأموي، مما يؤكد دور الإباضية التكاملي ضمن الحركة الإسلامية العامة.

٢/١-بدايات الانطلاقة العلمية والسياسية لعبد الرحمن بن رستم في طرابلس والقيروان

(٢/١) ١-حملة العلم

شكلت "حملة العلم إلى المغرب" تحولًا نوعيًا في التاريخ الإباضي، من خلال نقل التراث الإباضي من البصرة إلى المغرب، وإعداد جيل من العلماء الذين جمعوا بين المعرفة الشرعية والمهارات التنظيمية، كما أتاح ذلك التكيف الحضاري عبر ترجمة المفاهيم المشرقية للسياق المغربي. أبرزت هذه الحملة رؤية سلمة بن سعد الاستراتيجية في بناء الكوادر، ومكانة العلم كأداة جهادية في الفكر الإباضي، ودور التفاعل بين المركز والأطراف في تطوير المذاهب الإسلامية. (الحريري، ١٩٨٧: ٨١؛ معمر، الحلقة (٤)، ٢٠٠٨: ١٣؛ البوسعيدي، ٢٠٠٢: ٢٢)

تضمنت البعثة إلى البصرة، التي يُعتقد أنها حدثت في عام (١٣٥ه / ٧٥٣م) (حليفات، ٢٠٠٢: ١٠٨)، شخصيات بارزة شكلت لاحقًا نواة الدولة الإباضية في المغرب، مثل عبد الرحمن بن رستم، عاصم السدراتي، أبو داوود النفزاوي، وإسماعيل بن مدرار الغدامسي. لاحقًا انضم إليهم أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري من اليمن، الذي اختاره ابن أبي كريمة شخصيًا لقيادة الدولة الإباضية في المغرب، نظرًا لعمق علمه وبراعته في الاجتهاد وكفاءته القيادية (الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١١٣-١١٤؛ الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٧؛ البوسعيدي، ٢٠٠٢: ٢٣). الأهم من ذلك، تميزت هذه البعثة بالتوزيع الجغرافي المدروس، لضمان الانتشار، وتكامل العمق العلمي مع المهارات القيادية. (معمر، الحلقة (٢)، ٢٠٠٨: ١٤٦)

شكّلت البعثة، بعد عودتها، جسرًا حضاريًا بين المشرق والمغرب، ونواة فِكرية وسياسية للدولة الإباضية، ورمزًا للتواصل الفكري في العالم الإسلامي (العدوي، ١٩٧٠: ١٦٦). وقد أصبح هؤلاء التلاميذ قادة فِكريين للمذهب، ومؤسسين للكيان السياسي الإباضي، وروابط حيوية تربط بين التراث المشرقي والواقع المغربي.

(٢/١) ٢-ضعف السلطة العباسية وصراعاتها مع الخوارج في المغرب الأدنى

بعد انهيار الدولة الأموية وتأسيس الخلافة العباسية، ورث العباسيون أراضٍ شاسعة تشمل المغرب الإسلامي. وقد أدى ظلم ولاة العباسيين واستبدادهم إلى توجه البربر نحو المذهب الإباضي، مما أسفر عن اندلاع ثورات إباضية سريعة الانتشار بين طرابلس ووهران، مستغلة السخط الشعبي تجاه الحكم المركزي العباسي.

نشب نزاع بين الوالي العباسي حبيب بن عبد الرحمن وثوار وَرْفَجُومة من الخوارج الصفرية، الذين اجتاحوا القيروان عام (١٣٨هـ/ ٧٥٥م) وارتكبوا مجازر (ابن عذارى المراكشي، ج١، ١٩٥٠: ٨٠-٨١). بعد مقتل حبيب عام (١٤٠هـ/ ٧٥٧م)، استغل الإباضية رفض العامة لتطرف الصفرية، فأسسوا إمارتهم غرب طرابلس، واختاروا أبا الخطاب المعافري إمامًا بمشورة ابن أبي كريمة. وبقيادة أبي الخطاب، هزم الإباضية وَرْفَجُومة واستولوا على طرابلس عام (١٤٠هـ/ ٧٥٧م)، معتمدين على دعم قبيلتي هوارة ونفوسة، وحرروا القيروان العام التالي (الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١٢١؛ ابن عذارى المراكشي، ج١، ١٩٥٠: ٨٢؛ عبد الرازق، ١٩٨٥: ٥٧٥-٥٧٦). فأقام أبو الخطاب حكمًا إباضيًا، وعين عبد الرحمن بن رستم ذو الأصول الفارسية، ومن حملة العلم واليًا على القيروان، محولًا الفكر السياسي الإباضي من النظرية إلى التطبيق. (الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١٢٤؛ أبو زكرياء، ١٩٨٢: ٦٣؛ الصلابي، ٢٠١٩: ٧٦)

مع تراجع النفوذ العباسي في بلاد المغرب البعيدة، سعى الخليفة أبو جعفر المنصور لاستعادتها، فكلف واليه على مصر، محمد بن الأشعث، بقمع الإباضية، لكنه هُزم في سرت. وفي عام (١٤٤هـ/ ٧٦١م)، أرسل المنصور جيشًا قوامه ٤٠ ألفًا بقيادة ابن الأشعث، بدعمٍ من الأغلب بن سالم التميمي، حيث انتصروا على الإباضية وقتلوا إمامهم أبا الخطاب. بعد الهزيمة، فرّ ابن رستم إلى المغرب الأوسط، مستقرًا في إقليم تاهرت (الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١١٨؛ ابن الأثير، مج٥، ١٩٨٧: ١٨٦؛ أبو زكرياء، ١٩٨٢: ٦٩-٧١)، تمهيدًا لتأسيس قاعدة انطلقت منها لاحقًا الدولة الرستمية.

(٢/١) ٣-هروب عبد الرحمن بن رستم من القيروان إلى إقليم تاهرت

شكّل فشل ثورة أبي الخطاب درسًا لعبد الرحمن بن رستم، الذي أدرك صعوبة نجاح الإباضية في مناطق نفوذ الخلافة العباسية السنية. لذا، اختار إقليم تاهرت كموقع استراتيجي لبناء دولة إباضية مستقلة بعيدًا عن الصراعات المباشرة، وغادر سرًا مع ابنه عبد الوهاب ومملوكه (عباس، ١٩٦٧: ٤٨؛ الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١٢٠)، مستفيدًا من دعم قبيلة لماية البترية (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٣٥؛ ابن خلدون، ج٦، ٢٠٠٠: ١٥٩). لجأت القبائل البربرية الإباضية للعمل بالتقية بعد هزيمة أبي الخطاب، وبدأ دعاة الإباضية بالالتحاق بابن رستم في المغرب الأوسط لنشر دعوتهم وبناء كيانهم السياسي هناك. (بكير، ١٩٩٣: ٦٩-٧٠)

بعد استقراره في إقليم تاهرت، أدرك عبد الرحمن بن رستم أن اعتدال المذهب الإباضي والموقع الاستراتيجي للمغرب الأوسط يتيحان بيئة مثالية لتأسيس دولة إباضية مستقلة (عبد الحميد، ج١، ١٩٩٣: ٢٨٧، ٣١٨-٣١٩). لذا، شكّل هذا الانتقال نقطة تحول مهمة في تاريخ المغرب الأوسط والإباضية في المغرب الإسلامي بشكل عام.

بعد انتشار أخبار ابن رستم في المغرب الأوسط، أرسل محمد بن الأشعث جيشًا لمحاصرته عند جبل سوفجج جنوب غرب تاهرت، لكن الحصار فشل في اقتحام الجبل الذي أصبح معقلًا للإباضية. استغل ابن رستم الفرصة لتعزيز نفوذه، بينما اضطر ابن الأشعث للعودة إلى القيروان لمواجهة تمردات داخلية، انتهت بمقتله عام ١٤٨هـ / ٧٦٥م. ثم خلفه الأغلب بن سالم، الذي قُتل أيضًا عام ١٥٠هـ / ٧٦٧م في صراعات مع جند الخلافة العباسية، مما أدى إلى ضعف السيطرة العباسية على المنطقة. (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٣٦؛ ابن عذارى المراكشي، ج١، ١٩٥٠: ٨٥-٨٧؛ ابن تاوبت، ١٩٥٧: ١٠٨)

واجه عبد الرحمن بن رستم تحديًا كبيرًا عندما حاول والي العباسيين عمر بن حفص استعادة السيطرة على المناطق المتمردة، فلجأ ابن رستم إلى التحالف مع الخوارج الصفرية في طرابلس لصد هجوم الوالي على

قاعدة طبنة الاستراتيجية في الزاب، إلَّا أن ابن حفص تمكن من تفكيك التحالف بإقناع الصفرية بالانسحاب، ثم هزم ابن رستم في معركة تهودة، مما أجبره على الانسحاب إلى إقليم تاهرت لإعادة تنظيم صفوفه (ابن عذارى المراكشي، ج١، ١٩٥٠: ٨٨-٨٩). أدرك ابن رستم بعد هذه الهزيمة أن الاعتماد على الصفرية غير فعّال، فاختار الاستقلال عنهم، والتركيز على قوة الإباضية في المغرب الأوسط لبناء كيان مستقر ومستقل. (الحريري، ١٩٨٧: ٩١)

نتيجة لذلك، ساهمت الأقدار في إعداد ابن رستم ليتبوأ الصدارة في المشهد السياسي بالمغرب الأوسط بعد مقتل الإمام أبو الخطاب المعافري، حيث نجح في تقليص نفوذ الخلافة العباسية وفشلها في القضاء على سلطته في إقليم تاهرت. مستفيدًا من خبراته السياسية والعسكرية، استطاع تأسيس كيان سياسي مستقر يوفر منصة آمنة لنشر الفِكر الإباضي بعيدًا عن ملاحقات العباسيين.

ثانيًا: نشأة الدولة الرستمية وتأثير المبادئ الإباضية في تشكيل مشروعيتها السياسية

يُعَدّ عبد الرحمن بن رستم شخصية محورية في تاريخ المذهب الإباضي بالمغرب الإسلامي، حيث ارتبط اسمه بنشر المذهب وترسيخه فكريًا وسياسيًا. وأسهم تأسيسه للدولة الرستمية في تاهرت في إحداث تحول جذري لمسار الإباضية، خاصة على المستويين العقدي والحضاري. وجاء ظهوره في لحظة فارقة من تاريخ المغرب الإسلامي، اتسمت بالتنافس المذهبي والصراعات السياسية، مما يجعل دراسة إسهاماته الفكرية ضرورية لفهم ديناميات التغير الديني في المنطقة.

تشكلت شخصية ابن رستم في بيئة مغربية تأثرت بالدعوة الإباضية القادمة من المشرق، حيث لعب دعاة مثل أبي الخطاب المعافري دورًا مهمًا في نشر المذهب، بما في ذلك إقامة كيان إباضي قصير الأمد في طرابلس. بعد عودته من بعثة حملة العلم، أصبح ابن رستم أحد أبرز مساعدي أبي الخطاب، حيث تولى القضاء في طرابلس، مما يعكس ثقته فيه (الباروني، ٢٠٠٥: ١٣٧). كما أسند إليه إدارة شؤون القيروان بعد استيلائه عليها عام ١٤١هـ / ٧٥٨م، بالإضافة إلى حكم جزء من المغرب الأوسط، من جزائر بني مزغنة إلى وهران، نظرًا لكثافة الإباضية في هذه المناطق. (ابن عذارى المراكشي، ج١، ١٩٥٠: ٨٢؛ الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٢٩؛ سالم، ١٩٨٢، ٤٥١)

١/٢-مشروعية الإمامة في الفِكر الإباضي

تتميز الإباضية عن أهل السنة في مسألة الولاية والبراءة، حيث تركز على ولاية الأشخاص وبراءتهم، فيوالون من يظهر منه الوفاء بدينه، ويبرؤون ممن ثبتت منه المعصية (قشار، ١٩٩٠: ٦-٧). ويدعمون فرض الإمامة استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾. (سورة النساء، الآية: ٥٩)

تُعتبر الدولة الرستمية أول كيان انفصالي في المغرب الإسلامي، حيث تم تنصيب عبد الرحمن بن رستم إمامًا للإباضية عام ١٦٠هـ / ٧٧٦م، مستفيدًا من الموقع الاستراتيجي لتاهرت الذي عزز انتشار النفوذ الإباضي بين الزاب وطرابلس، مما سهل تدفق الأنصار (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٤٠؛ أبو زكرياء، ١٩٨٢: ٨١). توافق الإباضيون مع أهل السنة في شروط الإمامة، مثل: (الشكعة، ١٩٩٦: ١٣٧؛ مهدي، ٢٠١١: ٢٣٧-٢٤١)

١. عدالة الإمام ونزاهته.
٢. ورعه وحكمه بكتاب الله وسنة نبيه.
٣. امتلاكه السلطتين الدينية والدنيوية.
٤. اختياره عن طريق البيعة (الشورى).

لكنهم اختلفوا في نقاط لا تُعتبر خروجًا عن الشرع منها:

١. عدم اشتراط نسبٍ عربي قريشي للإمام.
٢. وجوب خلع الإمام المنحرف عن الشرع.
٣. بطلان الإمامة بالوصية.

لا يتطلب المذهب الإباضي نسبًا هاشميًا قرشيًا للإمامة، حيث قام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة بتولي إمامة رغم كونه زنجيًا أعورًا، مما يبرز مكانته كدرّة في جبين المذهب الإباضي (مهدي، ٢٠١١: ٢٣٨). يستند

علماء الإباضية إلى الحديث "الأئمة من قريش" (الألباني، ج٢، ١٩٧٩: ١٢٤)، الذي يعكس واقعًا تاريخيًا بعد وفاة النبي (ﷺ)، وليس تخصيصًا لقريش بالإمامة (مهدي، ٢٠١١: ٢٣٩). كما يدعمون موقفهم بآيات مثل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (سورة الحجرات، الآية: ١٣)، وحديث النبي "اسمعوا وأطيعوا وإن اُستعمل عليكم عبد حبشي". ويشيرون إلى مطالبة الأنصار بالإمامة (عتيق؛ شعبان، ٢٠١٥: ٣٨). بناءً على ذلك، تُعتبر الإمامة غير خاضعة لنظام وراثي، ولا ترتبط بجنسٍ أو قبيلةٍ أو لون. (معمر، الحلقة (١)، ٢٠٠٨: ٥٦)

تسمح الإباضية بالخروج عن طاعة الإمام في حالة الظلم، مما يعكس موقفًا وسطًا بين أهل السنة الذين يحظرون عصيان الحاكم، والخوارج الذين يبيحون الخروج عليه بشكل مطلق. ويؤكد أبو يعقوب يوسف الورجلاني ذلك بقوله: "مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة، والسلاطين الجورة جائز". (مهدي، ٢٠١١: ٢٣٢؛ ٢٣٩)

وبالتالي، فإن الفروق بين الإباضية وأهل السنة في مسألة الإمامة ليست جوهرية، بل تمثل اجتهادات حول مسائل تفتقر إلى نصوص صريحة في الكتاب أو السنة. خصوصًا أن بعض أهل السنة استغلوا فكرة اشتراط الإمامة في قريش لتدعيم نظام وراثي، كما تجلى في الخلافتين الأموية والعباسية.

٢/٢-آليات ترجمة الفِكر الإباضي إلى ممارسة سياسية

(٢/٢) ١-عقد البيعة بين شيوخ الإباضية وعبد الرحمن بن رستم

إن نظام الحكم في الدولة الرستمية يتشابه إلى حد كبير مع الأنظمة في الدول الإسلامية الأخرى، حيث يعتمد على الإمامة الملتزمة بكتاب الله والسنة النبوية، ويقتدي بالصالحين من الأمة. وقد اعترض الإباضيون على الأمويين ثم العباسيين لاستئثارهم بالخلافة وحصرها في عائلتهم، فرفعوا شعارًا لإصلاح نظام الحكم، مطالبين بتحقيق الخلافة الإسلامية قولًا وفعلًا. (مطهري، ٢٠١٠: ٨٢)

في تاهرت القديمة، قبل تأسيس المدينة الجديدة، انعقد مجلس شورى ضم رؤساء الإباضية، وفقًا لابن الصغير، حيث دار الحوار التالي بينهم: "لقد علمتم أنه لا يقوم أمرنا إلَّا بإمام، نرجع إليه في أحكامنا، وينصف مظلومنا من ظالمنا، ويقيم لنا صلاتنا، ونؤدي إليه زكاتنا، ويقسم فيئنا". فتداولوا الأمر فيما بينهم، فوجدوا أن كل قبيلة لديها رئيس أو أكثر يدبر شؤونها، ويستحق الإمامة. فقال بعضهم لبعض: "أنتم رؤساء، ولا نأمن من أن يتقدم أحدكم على الآخر، مما قد يفسد النية، وقد يفضل المقدم أهل بيته وعشيرته على الآخرين، مما يؤدي إلى فساد النيات وزيادة الاختلاف وقلة الائتلاف". (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٢٥-٢٦)

يعكس هذا المجلس أجواءً من الألفة والشورى بين رؤساء الإباضية، حيث أبدوا وعيًا بمسؤولياتهم الدينية والدنيوية، مع التأكيد على أهمية اختيار إمام جامع يتم التوافق عليه، لتفادي الانقسامات المستقبلية، وتعزيز الترابط الديني في مجتمعهم بوجود حاكم يدير شؤونهم.

برز ابن رستم كمرشح قوي للإمامة، نظرًا لاعتبارات متعددة، منها الثقة التي حظي بها من الإمام أبو الخطاب الذي عينه سابقًا قاضيًا وناظرًا. فأجمع المجتمعون على تقليده الإمامة، مشترطين عدله واستقامة حكمه، مع إمكانية عزله إذا خالف ذلك؛ فهذا الحوار يبرز دور الشورى في تأسيس الدولة الرستمية. (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٢٦).

يتبين من النقاش السابق أن اختيار عبد الرحمن بن رستم للإمامة لم يكن مستندًا فقط إلى عدله وعلمه وكفاءته الإدارية، بل أيضًا لأنه لم يكن مرتبطًا بقبيلة أو عشيرة تحميه، مما يجعله أقل عرضة للاستبداد. ويشبه هذا الاختيار إلى حد كبير تعيين الخليفة الراشد الأول أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب خليفة، حيث كان يخشى من الفراغ القيادي وانقسام المسلمين بعد وفاته.

عند مبايعته، اشترط ابن رستم على الإباضية الالتزام بعهد الله وميثاقه في طاعته طالما توافق مع الحق (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٢٦-٢٧)، مما يعكس التزامه بمبدأ الشورى (سوادي؛ الحاج، ١٠٠٤: ٢١٧). وقد أوضح أحمد بن سعيد الشماخي، أن الاختيار كان مبنيًا على فضله وعلمه. (الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١٢٥)

يتشابه منهج ابن رستم في إدارة شؤون الإباضية مع سياسة عمر بن الخطاب، الذي أرسى منهجًا قائمًا على العدل والمسؤولية، مؤكدًا على محاسبة رعيته (ابن سعد، ج٣، ٢٠٠١: ٢٥٥). وبالتالي، لا نلاحظ اختلافات جوهرية بين الفكر الإباضي في إدارة الدولة وما كان متبعًا في زمن ابن الخطاب.

ولم نجد رأيًا في عبد الرحمن بن رستم بعد مبايعته بالإمامة أفضل مما ذكره سليمان الباروني، حيث قال: فتولاها بما عُهد فيه وعُرف به من الهمة والنشاط، والصبر على الشدائد، وزُهد في الدنيا والحكم بالكتاب والسنة، فأقام الحدود، وبالغ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما هو شأن الأئمة العادلين أولي الاستقامة في الدين والإخلاص للأمة، فانتشر عدله، وعمّ الرعية فضله، وذاع في الآفاق صيته. (الباروني، ١٩٣٨: ٣٧)

(٢/٢) ٢-بناء العاصمة تاهرت كرمزٍ للاستقلال السياسي

بعد مبايعته إمامًا، سعى ابن رستم لتأسيس عاصمة لدولته، فاختار موقع تاهرت الجديدة على بعد خمسة أميال من تاهرت القديمة ليكون مقر حكمه. وأظهر حنكته باختيار المغرب الأوسط كقاعدة، حيث وفرت تاهرت موقعًا استراتيجيًا بعيدًا عن القيروان، تفصلها منطقة الزاب وجبال أوراس، مما جعلها محصنة ضد هجمات الأسطول البيزنطي بسبب بعدها عن الساحل. (لويس، ١٩٦٠: ١٦٢)

تميزت مدينة تاهرت الجديدة، بتصميمها العصري المحصن بأربعة أبواب وقصبة حصينة تطل على الأسواق، مع توفر مقومات الحياة الكريمة، مثل نهرين ووفرة الثمار، رغم قسوة الشتاء، وسُميت "أم العسكر" و"عسكر المبارك" (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٤١، ٤٢-٤٣؛ أبو زكرياء، ١٩٨٢: ٨٤؛ الحميري، ١٩٨٤: ١٢٦)، مما يعكس دورها كعاصمة استراتيجية تجمع بين الدفاع والاقتصاد. كان هذا الاختيار رؤية متكاملة لابن رستم، حيث حقق توازنًا بين الأمن والاستقرار وضرورات التنمية الاقتصادية (العدوي، ١٩٧٠: ١٩٢)، وصفها شارل أندريه جوليان بأنها بمثابة "جنيف أوروبا" لجمالها وتنظيمها، مما جعلها نموذجًا للعواصم الإسلامية التي تلبي متطلبات الحكم ومقومات العمران. (جوليان، ج٢، ١٩٨٣: ٤٦)

(٢/٢) ٣-دور الإمام ورؤساء الإباضية وشيوخ القبائل في صناعة القرار

(٣/٢/٢) ١-دور الإمام

يمكن وصف من تولى حكم الدولة الرستمية، بما في ذلك عبد الرحمن بن رستم، بأنه إمام يُلقب بأمير المؤمنين، يتولى السلطة الزمنية والروحية. يتم اختياره من قِبل وجهاء المدينة وزعماء المذهب وشيوخ الدين بحرية، بعيدًا عن تقاليد الولاء للقرابة أو السلطة. ويُراعى في اختياره المعرفة والدهاء والعدل، مع التزامه بالإنصاف تجاه نفسه وأقاربه قبل الحاشية والسكان. فإذا ظهر انحراف في حكمه، يُقاوم بالسيف بلا هوادة، ويُعزل من منصبه بلا أسف، مما يعكس الصرامة في محاسبة الحاكم وحرصهم على العدالة والمساواة. (الكعاك، ٢٠٠٣: ١٨٠)

كان منصب الإمام في الدولة الرستمية، خصوصًا في عهد الإمام المؤسس عبد الرحمن بن رستم، مشابهًا إلى حد كبير لمنصب الخلفاء الراشدين الأوائل، ولا سيما عمر بن الخطاب، حيث تم اختياره بالشورى من أهل الحل والعقد. ويمكن مقارنته أيضًا بمنصب رئيس الجمهورية في العصر الحديث، الذي يتم اختياره بالاقتراع العام. عمومًا، عكست الدولة الرستمية في عهد ابن رستم صورة مصغرة للدولة الإسلامية في زمن الخليفة عمر بن الخطاب، بما تميزت به من عدل وشورى وحكم رشيد.

يمثل الإمام في الدولة الرستمية قمة الهرم السياسي والحاكم الشرعي، ملتزمًا بكتاب الله، والسنة النبوية، وآثار الصالحين، ومبادئ المذهب الإباضي. ويشغل منصب القاضي الأول لفصل الخصومات، وإقامة حدود الله، وتأمين المجتمع، بالإضافة إلى دوره كمفتي أكبر لحل المسائل الشرعية. كما يخضع لإشراف علماء المذهب من فئة الشراة، خاصةً من قبيلة نفوسة، ويعتمد على رؤساء الإباضية ووجوه البلد في اتخاذ قراراته. كذلك، يُعتبر الزعيم الروحي والزمني، والقائد الأعلى للجيش في مواجهة الحروب والفتن، مما يعكس تكامله

بين الإدارة الدينية والدنيوية. (المدني، فبراير ١٩٧٦: ٢٩٣؛ معمر، الحلقة (٤)، ٢٠٠٨: ١٧)

(٣/٢/٢) ٢-دور العلماء

قام العلماء بدور محوري في اتخاذ القرارات في الدولة الرستمية، حيث تحمل رؤساء الإباضية المسؤولية الأساسية في اختيار الإمام عند تأسيس الدولة. كما تم الإشارة سابقًا، انعقد مجلس لرؤساء الإباضية ناقشوا فيه ضرورة وجود إمام يطبق أحكامهم وينصف مظلومهم (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٢٥-٢٦). ومن الواضح أن قرار تعيين الأئمة كان بيد هؤلاء الرؤساء، الذين اختاروا ابن رستم ليكون أول إمام للدولة، استنادًا إلى علمه وعدله وكفاءته.

لقد كان لرؤساء الإباضية دورٌ محوري في اختيار موقع العاصمة الجديدة للدولة الرستمية، حيث اتفقت جماعة أهل الدعوة، أي العلماء، على تحديد موقع ملائم لإنشاء مدينة محصنة. كما أشار الدرجيني، أرسلوا أفرادًا ذوي خبرة لاستكشاف المناطق واختيار الموقع الأمثل، وقد وقع اختيارهم على تاهرت (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٤١). يبرز هذا الدور أن فكرة تأسيس العاصمة الجديدة كانت من بنات أفكار العلماء، مما يعكس دورهم الاستراتيجي في بناء الدولة.

إذن، كان الإمام والعلماء في المذهب الإباضي يتمتعون بمكانة مرموقة ودور محوري في اتخاذ القرارات السياسية والدينية، ويُعتبرون المرجعية العليا بين أتباعهم، ولهم تأثير كبير في تنظيم شؤون المجتمع الخاضع لسلطانهم، مما يعكس مدى احترام وتقدير مكانتهم في الهيكل العام للدولة والمجتمع.

٣/٢-آليات ومنهج ابن رستم في الترسيخ الفِكري للمذهب الإباضي

يعتمد نجاح أي سلطة على إقامة حكومة رشيدة، تدير الحكم بكفاءة وتحقق المساواة بين الرعايا في الحقوق والواجبات. كان عبد الرحمن بن رستم من أبرز قادة الدول الذين جسدوا نظام حكم عمليًا ومثاليًا ملتزمًا بقواعد الإسلام، حيث لم يجد أتباع الإباضية في الخلفاء العباسيين النموذج المثالي للحكم بسبب انغماسهم في مظاهر الترف (العدوي، ١٩٧٠: ١٩٧-١٩٨). ويُعتبر ابن رستم منظمًا لشؤون دولته وموثقًا لسلطانه، مستفيدًا من براعة الفرس في الإدارة والحكم وفق المذهب الإباضي. (بو ركبة، د.ت: ٩٢)

(٣/٢) ١-حُسن السيرة

اشتهر عبد الرحمن بن رستم بتواضعه وزهده ونزاهته، مع حرصه على إقامة العدل بين رعاياه، فقد كان فقيهًا في الشؤون الدينية عامة وقضايا المذهب الإباضي خاصة، والقائد الأعلى لدولته (بكير، ١٩٩٣: ١٠٢؛ مطهري، ٢٠١٠: ٦٨). واعتاد الجلوس في المسجد للاستماع إلى مشاكل الضعفاء والأرامل، مما أكسبه احترام الناس، وأدى إلى هجرة واسعة للإباضية نحو دولته هربًا من اضطهاد العباسيين. كما دعم إباضية المشرق الدولة الرستمية ماليًا بعد تأكدهم من عدالة حكمه، حيث أرسلوا وفدًا لتقصي الحقائق، فشهدوا تواضعه ونزاهته من خلال رؤيتهم لطبيعة حياته البسيطة، وازدادت ثقتهم بعد حضورهم مجلس الشورى لبحث أفضل السبل لإنفاق المعونة. ساهمت هذه المساعدات في تعزيز الجيش، ودعم الفقراء، وازدهار العمران والزراعة، مما أدى إلى انتشار الأمن والاستقرار وجذب الوفود من مختلف المناطق. (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٢٨، ٣٠-٣١؛ سالم، ١٩٨٢، ٤٦١-٤٦٣)

وصل وفد آخر من البصرة إلى تاهرت بعد ثلاث سنوات، محملًا بعشرة أحمال من الأموال لدعم الدولة الرستمية، لكن الوفد انبهر بالازدهار الحضاري السريع في تاهرت، حيث انتشرت القصور وغُرست البساتين وظهرت علامات الثراء بين سكانها. قرر ابن رستم رفض المعونة، مشيرًا إلى عدم حاجة دولته لها، حيث قال: "ارجعوا بمالكم، فإن أربابه أحوج إليه منا لأنا في أرض قد استولى عليها العدل، وهم في بلد غلب عليهم الجور، يدارون به على أنفسهم ومالهم ودينهم". يعكس هذا الموقف نزاهته وقناعته بما حققته دولته من استقرار وعدالة. (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٣٤؛ الشماخي، ج١، ١٩٩٢: ١٢٦؛ الباروني، ٢٠٠٥: ١٤٢-١٤٣)

أدى نزاهة ابن رستم وقناعته إلى تقدير الناس له وتعظيمه، حيث لم يسعَ وراء الدنيا وأعاد الأموال إلى إباضية المشرق، الذين اعتبروا إمامته واجبًا لتعزيز قوتهم. وفقًا لابن الصغير، "رغب القوم في إمامته، ورأوا أنها فرض عليهم" (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٣٥). ويشير

الدرجيني إلى أن عهده لم يشهد أي اختلاف أو ثورة ضده (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٤٢)، بسبب عدله ونزاهته. وقد وصف ابن الصغير سيرته، بأنها "سيرة جميلة حمدها أولهم وآخرهم"، وامتد عدله وسمعته الطيبة إلى بلدان عديدة، مما جعله نموذجًا للحكم العادل الذي حظي بإجماع رعيته. (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٢٧)

(٣/٢) ٢-سلوكه في الحكم

برزت مثالية عبد الرحمن بن رستم في الإدارة والحكم من خلال تأسيسه نظامًا إداريًا بسيطًا وفعّالًا، يتضمن القضاء، والشرطة، والجباية، والصدقات، حيث شملت الجباية الحبوب، والغنم، والإبل، التي كانت توزع على الفقراء أو تُباع. وتميز حكمه إداريًا واقتصاديًا بما يلي (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٣٥-٣٦؛ جوليان، ج٢، ١٩٨٣: ٤٥):

١. انتقاء القضاة بعناية لضمان نزاهة القضاء وحفظ المصلحة العامة.
٢. إنشاء جهاز خاص للشرطة والدوريات لضمان الأمن والاستقرار.
٣. امتلاء خزينة الدولة، مما يعكس ازدهار عهده.
٤. زيادة المتبرعين للفقراء في ظل عدالته.
٥. توزيع فائض الأموال على الفقراء والمساكين بعد إحصائهم، مع التركيز على الأشد فقرًا.
٦. تخصيص جزء من فائض خزينة الدولة للقضاة والشرطة والحاكم، والباقي يُصرف في مصالح المسلمين العامة.

(٣/٢) ٣-تطبيقه قواعد المساواة والتسامح الديني والمذهبي بين رعاياه

عزّز عبد الرحمن بن رستم نفوذه عبر سياسة قائمة على المساواة والتسامح الديني، مما جذب مختلف فئات المجتمع في المغرب الأوسط، وساهم في ترسيخ دعائم الدولة الرستمية الناشئة، مما أتاح قاعدة بشرية وجغرافية ملائمة لقيام كيان سياسي متماسك (العدوي، ١٩٧٠: ١٩١-١٩٢). وعلى عكس الدول المذهبية التقليدية، اتسمت الدولة الرستمية بالمرونة في التعامل مع معارضيها، مما سهّل انتشار الأفكار الإباضية بين بعض الجماعات. كما عمل ابن رستم على تعزيز الأمن والسلام بين الفرق والمذاهب المختلفة في المغرب الإسلامي، من خلال نهجه المتسامح مع جيرانه. (مطهري، ٢٠١٠: ٦٨)

كانت تاهرت موطنًا لمعتنقي مذاهب وفرق مختلفة غير إباضية، بالإضافة إلى جاليات من أهل الذمة مثل النصارى واليهود. ويعود هذا التنوع إلى السياسة المعتدلة للأئمة الرستميين منذ عهد عبد الرحمن بن رستم، التي نبذت التعصب المذهبي والعرقي (سوادي؛ الحاج، ١٠٠٤: ٩٣-٩٤؛ بو ركبة، د.ت: ١٣٧-١٣٨)، مما أدى إلى قبول هذه الفرق لإمامة البيت الرستمي وانضوائها تحت حكمه (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٣٦). وأسهم هذا النهج في تلافي النزاعات المذهبية، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي الذي انعكس إيجابًا على الجوانب الأخرى (عمارة، ديسمبر ٢٠١٩: ١١٩-١٢٠). وتنوع المجتمع الرستمي بين الخوارج (إباضية وصفرية)، والسنية (حنفية ومالكية)، والمعتزلة الواصلية، والشيعة، مما أكسب تاهرت لقب "عراق المغرب" لتشابهها مع عراق المشرق في ازدحام الأجناس والملل المختلفة. (بو ركبة، د.ت: ١٣٧-١٣٨)

تميزت الدولة الرستمية بتسامحها الكبير تجاه المذاهب الإسلامية المختلفة، حيث شغل بعض شيوخ هذه المذاهب مناصب بارزة، واستمتع الناس بحرية التعبير عن معتقداتهم. كان الإباضية يفتحون مساجدهم للصلاة دون تمييز مذهبي، وفي تاهرت خلال فترة عبد الرحمن بن رستم، وُجدت مساجد خاصة بكل فرقة، عُرفت بأسمائها مثل مسجد الكوفيين ومسجد البصريين، مما يعكس التنوع والانفتاح داخل المجتمع الرستمي. (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٣٢، ٧٧)

تضمن نسيج المجتمع الرستمي مزيجًا من أهل الذمة من مختلف القوميات والإثنيات، حيث فرضت الدولة الرستمية الجزية عليهم، وكفلت لهم حرية العبادة وممارسة شؤون حياتهم اليومية مقابل الالتزامات المالية (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٣٦؛ بشير، ٢٠٠١: ١١١)، مما يدل على سياسة التسامح الديني السائدة في الدولة الرستمية.

(٣/٢) ٤-استثماره في التعليم والدعوة

استثمر عبد الرحمن بن رستم في التعليم والدعوة عبر إنشاء حلقات علمية في تاهرت، مما جذب علماء الإباضية من المشرق والمغرب، وحوّلها إلى مركز إشعاع فكري وعاصمة للعلم في المغرب الأوسط. شهدت تاهرت نهضة فِكرية بفضل الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي، الذي ساعد على تطور الفِكر ورواج سوقه. كما أولت السلطة الرستمية اهتمامًا بالغًا بالعلم وأهله، حيث كان أئمة الدولة، مثل ابن رستم نفسه، نشطين في نشر العلم بفعالية، إذ كان ابن رستم من كبار علماء الإباضية وأحد الموكّلين بمهمة نشر المعرفة بين سكان المغرب. (عمارة، ديسمبر ٢٠١٩: ١٣٤-١٣٥؛ الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ١٢٥)

برزت الدولة الرستمية منذ عهد عبد الرحمن بن رستم، من خلال مناظرات فقهية ومساجلات فِكرية مميزة بين أتباع المذاهب المتنوعة، في بيئة تتميز بالحرية الفِكرية والتسامح دون خشية من العقاب (عبد الرازق، ١٩٨٥: ٢٩٤-٢٩٥). وقد جعلها هذا النهج في مقدمة الدول عالميًا في تبني هذا النوع من الحرية الفِكرية، في وقت كانت فيه الصراعات السياسية والتعصب الديني والمذهبي سائدة في دول أخرى.

يتضح مما سبق، أن الإمام عبد الرحمن بن رستم والأئمة الرستميون من بعده اتبعوا مبادئ التعايش السلمي والتسامح الديني والمذهبي، مما جعل تاهرت مركزًا للإشعاع العلمي في المغرب الإسلامي ومقصدًا للراغبين في الاستقرار، بغض النظر عن ديانتهم أو مذهبهم أو عرقهم، مما أسهم في تعزيز التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. كما تمكن ابن رستم من تحويل الإباضية من دعوة هامشية إلى مذهب يمتلك دولة ونظامًا فِكريًا متكاملًا، ترك أثره حتى بعد سقوط الدولة. ولا يزال هذا الإرث حيًا في مناطق مثل جربة في تونس ووادي ميزاب في الجزائر، مما يعكس عمق التأثير الإباضي الرستمي.

(٣/٢) ٥-الاستقرار السياسي

نجح عبد الرحمن بن رستم في تحقيق الاستقرار السياسي بين دولته الناشئة والقوى السياسية الأخرى في بلاد المغرب، مثل بني المدرار الصفرية في سجلماسة، والخلافة العباسية السنية في القيروان، ودولة الأدارسة العلوية في المغرب الأقصى، والدولة الأموية السنية في الأندلس، مما عزز مكانة دولته، وجذب إليها العديد من التجار والعلماء ورجال الحرف من مختلف المناطق، مما أسهم في ازدهار التجارة وتوسيع الموارد الاقتصادية (سالم، ١٩٨٢: ٤٦٤). وقد أظهر ابن رستم مهارات سياسية استثنائية من خلال إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المحيطة، بهدف حماية حدود دولته ومنع تكرار تجربة فشل الدولة الإباضية الأولى في طرابلس، مما رسخ الأمن والاستقرار وأكسبه مكانة رجل دولة من الطراز الأول.

تأسست الدولة الرستمية على أساس تعددية عرقية ومذهبية، حيث كان نفوذها متوازنًا إلى حد كبير، كما يتجلى في مجلس الشورى الذي أنشأه عبد الرحمن بن رستم لتعيين الإمام. كما اعتمدت الدولة على الولاء للمذهب قبل القبيلة، لكنها استعانت بالقبائل المحلية لتعويض نقص الجيش المحترف، مما أدى إلى ضرورة إقامة تحالفات وتحقيق توازن بين القبائل للحفاظ على السلطة. (عمارة، ديسمبر ٢٠١٩: ١٢٥-١٢٦)

لذا، أقام عبد الرحمن بن رستم علاقة مصاهرة سياسية مع اليسع بن أبي القاسم من سجلماسة، حيث زوّج ابنته أروى لمدرار بن اليسع (ابن عذارى المراكشي، ج١، ١٩٥٠: ٢١٦). فأسهم هذا الزواج السياسي في تقارب الصفرية والإباضية، حتى إن بعض الصفرية اعتنقوا المذهب الإباضي (حسين، ١٩٩٢: ٣٩). فأمنّت هذه المصاهرة الحدود الجنوبية الغربية للدولة الرستمية، وعززت علاقات حسن الجوار بين الدولتين.

مع نجاح ابن رستم في إقامة دولته، لتفادي أي تهديد من الولاة العباسيين، اتبع سياسة المسالمة لتأمين حدود دولته الناشئة. ففي عام (١٧١هـ / ٧٨٧م)، كتب إلى روح بن حاتم، الوالي العباسي بالقيروان، طالبًا الموادعة، التي طلب روح تمديدها بعد وفاة ابن رستم لأهميتها (ابن خلدون، ج٤، ٢٠٠٠: ٢٤٧؛ البارونى، ٢٠٠٥: ١٤٦؛ جوليان، ج٢، ١٩٨٣: ٤١).

وكانت العلاقة بين الرستميين ودولة الأدارسة ودية، حيث كان إدريس بن عبد الله قد مر بتاهرت عام (١٦٩هـ/ ٧٨٥م)، هربًا من العباسيين، وأجاره الإباضية

رغم نسبه العلوي، مما أثر إيجابًا على علاقته بهم نظرًا لعداء الطرفين للخلافة العباسية (يوسف، ١٩٨٦: ١٨٢). كما تميزت العلاقات مع الدولة الأموية بالأندلس بالصداقة والتحالف، إذ استضاف الرستميون عبد الرحمن بن معاوية مؤسس الدولة الأموية في الأندلس أثناء هروبه من قمع العباسيين، وأمنوه من الأخطار، مما عزز روابط التعاون بين الدولتين فيما بعد. (مطهري، ٢٠١٠: ١٠٣-١٠٤)

يظهر أن عبد الرحمن بن رستم أولى السياسة الخارجية أهمية كبيرة، حيث نجح في إقامة علاقات حسن جوار مع القبائل والدول المجاورة رغم الاختلافات المذهبية. وبفضل سياسته الرشيدة، تمكن من تجاوز الحواجز المذهبية، مما عزز الاستقرار والسلام مع المحيط الإقليمي لدولته.

استمر عبد الرحمن بن رستم على زهده وتواضعه حتى وفاته عام (١٧١هـ/ ٧٨٧م)، بعد حكم دام إحدى عشر عامًا، والناس عنه راضون وعلى إمامته متفقون (الباروني، ٢٠٠٥: ١٥٣). واقتداءً بالخليفة عمر بن الخطاب، جعل ابن رستم قبيل وفاته الإمامة شورى بين سبعة من رجال الدولة الذين توسم فيهم الصلاح والتقوى، ومن بينهم ابنه عبد الوهاب، الذي أجمعوا على إمامته بعد أبيه. (الدرجيني، ١٩٧٤، ج١: ٤٦-٤٧)

شبه علي يحيى معمر، عبد الرحمن بن رستم بصقر فارس، كما كان الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور قد شبه عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) بصقر قريش، لتشابه الرجلين في تأسيس دولتيهما. ومع ذلك، تأسست دولة ابن معاوية بإراقة الدماء، بينما ارتقى ابن رستم إلى الإمارة بفضل المحبة والعدل والسلام، متغلبًا على الخلافات. وقد عمد بعض المؤرخين الأوائل إلى طمس مزايا ابن رستم وأخباره رغم مكانته البارزة. (معمر، الحلقة (٤)، ٢٠٠٨: ٩٦، ٩٨)

تُعد سيرة عبد الرحمن بن رستم نموذجًا استثنائيًا في تاريخ العالم الإسلامي، حيث جمع بين دعم المذهب الإباضي والالتزام بالعدل والتسامح المذهبي، مما جعل دولته ملاذًا لمختلف الفرق الإسلامية. وفي ظل تصاعد التعصب المذهبي في المجتمعات الإسلامية اليوم، وتفاقم الصراعات الداخلية، يبقى الأمل في أن يستلهم المسلمون من نهج ابن رستم قيم الوحدة والتسامح، بعيدًا عن التحزبات المذهبية، لنصرة الإسلام الواحد الذي أُنزل على سيدنا محمد (ﷺ)، دين بلا انقسامات أو تعصب.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى نتائج بارزة بشأن نجاح الفِكر الإباضي في تأسيس المشروعية السياسية للدولة الرستمية في عهد عبد الرحمن بن رستم، منها:

- وجود توافق ملحوظ بين المذهب الإباضي وأهل السنة في العديد من القضايا العقائدية.
- نشوء المذهب الإباضي في المغرب الإسلامي، تزامنًا مع الفتوحات الأموية وليس مع الثورات البربرية في أواخر العهد الأموي.
- تولي عبد الرحمن بن رستم الصدارة في المغرب الأوسط بعد مقتل الإمام أبو الخطاب المعافري، ونجاحه في تحجيم العباسيين.
- استثمار ابن رستم لخبراته السياسية والعسكرية في بناء دولة مستقرة، ونشر الفِكر الإباضي بعيدًا عن ملاحقات العباسيين.
- كانت خلافات الإمامة بين الإباضيين وأهل السنة اجتهادية، وليست حادة أو نصيّة.
- تم اختيار ابن رستم لمنصب الإمامة بسبب عدله وافتقاره إلى سند قبلي، مما عزز مراقبة تصرفاته.
- كان للإمام والعلماء دور كبير في اتخاذ القرارات السياسية والدينية في المجتمع الرستمي.
- أسهمت مبادئ التعايش السلمي والتسامح، في جعل تاهرت مركزًا علميًا ومقصدًا للجميع دون اعتبارات مذهبية أو عرقية.
- مكّن اهتمام ابن رستم بالسياسة الخارجية دولته من تجاوز الحواجز المذهبية، وتعزيز علاقات حسن الجوار.

مراجع الدراسة

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المصادر الأولية

ابن الأثير (أبي الحسن علي بن محمد) (١٩٨٧)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، ط١، مج٥، بيروت: دار الكتب العلمية.

الألباني (محمد ناصر الدين) (١٩٧٩)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٢، ط١، رقم (٥٠١)، بيروت: المكتب الإسلامي.

البغدادي (عبد القاهر بن طاهر بن محمد) (٢٠١٠)، **الفرق بين الفرق**، تحقيق: مجدي فتحي السيد، القاهرة: دار التوفيقية للتراث

الحميري (محمد بن عبد المنعم) (١٩٨٤)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢، بيروت: مكتبة لبنان.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٠)، **تاريخ ابن خلدون المعروف بالعبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج٤، ٦، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الدرجيني (أبي العباس أحمد بن سعيد) (١٩٧٤)، **كتاب طبقات المشايخ بالمغرب**، تحقيق: إبراهيم طلاي، ج١، قسنطينة: مطبعة البعث.

أبي زكرياء (يحيى بن أبي بكر) (١٩٨٢)، **كتاب سير الأئمة وأخبارهم المعروف بتاريخ أبي زكرياء**، تحقيق: إسماعيل العربي، ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن سعد (محمد بن منيع الزهري) (٢٠٠١)، **كتاب الطبقات الكبير**، ج٣، تحقيق: د. علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشماخي (أحمد بن سعيد) (١٩٩٢)، **كتاب السير**، تحقيق: أحمد بن سعود الشيباني، ج١، ط٢، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

ابن الصغير (١٩٨٦)، **أخبار الأئمة الرستميين**، تحقيق وتعليق: د. محمد ناصر، وإبراهيم بحاز، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن عذارى المراكشي (١٩٥٠)، **البيان المُغرب في أخبار المغرب**، ج١، بيروت: مكتبة صادر.

ثالثًا: المراجع العربية والمترجمة

باجية (صالح) (١٩٧٦)، **الإباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى**، ط١، تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع.

الباروني (سليمان) (٢٠٠٥)، **الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية**، مراجعة: محمد علي الصليبي، ط١، لندن: دار الحكم.

الباروني (سليمان) (١٩٣٨)، **مختصر تاريخ الإباضية**، تونس: مكتبة الاستقامة.

بشير (عبد الرحمن) (٢٠٠١)، **اليهود في المغرب العربي (٢٢-٥٤٦٢ / ٦٤٢-١٠٧٠م)**، ط١، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

بكير (بخاز إبراهيم) (١٩٩٣)، **الدولة الرستمية ١٦٠-٥٢٩٦ / ٧٧٧-٩٠٩م**، ط٢، الجزائر: نشر جمعية التراث.

البوسعيدي (سيف بن أحمد) (2002)، **حملة العلم إلى المغرب ودورهم في الدعوة الإسلامية**، مسقط: منشورات دائرة الوعظ والبحوث الإسلامية.

ابن تاوبت (محمد) (١٩٥٧)، **"دولة الرستميين أصحاب تاهرت"**، مدريد: مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مج (٧)، العدد (١، ٢).

جوليان (شارل أندريه) (١٩٨٣)، **تاريخ أفريقيا الشمالية من الفتح الإسلامي إلى سنة ١٨٣٠م**، تعريب: محمد مزالي، والبشير بن سلامة، ج٢، تونس: الدار التونسية للنشر.

الحريري (محمد عيسى) (١٩٨٧)، **الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (١٦٩-٥٢٩٦)**، ط٣، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.

حسين (أحمد الياس) (١٩٩٢)، **الإباضية في المغرب العربي**، ط١، السيب: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.

حليفات (عوض محمد) (٢٠٠٢)، **نشأة الحركة الإباضية**، ط١، مسقط: وزارة التراث والثقافة.

بو ركبة (محمد) (د.ت)، **الجزائر الاجتماعية في عهد الدولة الرستمية (١٦٠-٥٢٩٦ / ٧٧٧-٩٠٩م)**، الجزائر: دار الكفاية.

الريس (محمد ضياء الدين) (١٩٧٦)، **النظريات السياسية الإسلامية**، ط٧، القاهرة: دار التراث.

سالم (السيد عبد العزيز) (١٩٨٢)، **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، ط٢، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

سوادي (عبد محمد)؛ الحاج (صالح عمار) (٢٠٠٤)، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، ط١، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.

الشكعة (مصطفى) (١٩٩٦)، **إسلام بلا مذاهب**، ط١١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الصلابي (علي محمد) (٢٠١٩)، **الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج**، ط١، برجا (لبنان): مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

طعيمة (صابر) (١٩٨٦)، **الإباضية عقيدة ومذهبًا**، بيروت: دار الجيل.

عباس (إحسان) (١٩٦٧)، **تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري**، ط١، بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع.

عبد الحميد (سعد زغلول) (١٩٩٣)، **تاريخ المغرب العربي**، ج١، الإسكندرية: منشأة المعارف.

عبد الرازق (محمود إسماعيل) (١٩٨٥)، **الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري**، ط٢، الدار البيضاء: دار الثقافة.

عتيق (هاجر)؛ شعبان (سعيدة) (٢٠١٥)، **الفكر السياسي عند الإباضية**، رسالة ماجستير غير منشورة، البويرة (الجزائر): جامعة أكلي محند أولحاج (البويرة).

العدوي (إبراهيم) (١٩٧٠)، **بلاد الجزائر: تكوينها الإسلامي والعربي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عمارة (مختار) (ديسمبر ٢٠١٩)، "**تطور مدينة تاهرت في عهد الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٦هـ / ٧٧٦-٩٠٨م)**"، مجلة رفوف، المجلد (٧)، العدد (٤).

الكعاك (عثمان) (٢٠٠٣)، **موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي**، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

لويس (أرشيبالد) (١٩٦٠)، **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط**، ترجمة: أحمد محمد عيسى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

قشار (بلحاج بن عبدون) (١٩٩٠)، **اللمعة المضيئة في تاريخ الإباضية**، ط٢، السيب: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.

مؤنس (حسين) (١٩٩٢)، **تاريخ المغرب من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي للجزائر**، ط١، بيروت: العصر الحديث للنشر والتوزيع.

المدني (أحمد توفيق) (فبراير ١٩٧٦)، "**مدخل لدراسة الدولة الرستمية وإسهامها في التطور الفكري والحضاري**"، محاضرات ومناقشات الملتقى الحادي عشر للفكر الإسلامي، مج٤، ورجلان.

مطهري (فطيمة) (٢٠١٠)، **مدينة تاهرت الرستمية دراسة تاريخية حضارية (القرن ٢-٣هـ / ٨-٩م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

معمر (علي يحيى) (٢٠٠٨)، **الإباضية في موكب التاريخ**، ط٣، السيب (سلطنة عُمان): مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.

مهدي (محمد حسن) (٢٠١١)، **الإباضية نشأتها وعقائدها**، ط١، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

النامي (عمر خليفة) (٢٠١٢)، **دراسات عن الإباضية**، ترجمة: ميخائيل خوري، مراجعة: د. ماهر جرار، ط٢، تونس: دار الغرب الإسلامي.

يوسف (جودت عبد الكريم) (١٩٨٦)، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (٩-١٠م)، الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية.